منظمه العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 15/7882/2018

13 شباط/فبراير 2018

إسرائيل: التصاريح الطبية لسكان غزة الأقل منذ 10 سنوات

54 وفاة في 2017 بسبب تأخُر التصاريح الإسرائيلية

(القدس، 13 فبراير/شباط 2018) – قال "مركز الميزان لحقوق الإنسان"، "منظمة العفو الدولية"، "هيومن رايتس ووتش"، "جمعية العون الطبي للفلسطينيين"، و"أطباء لحقوق الإنسان – إسرائيل" في بيان مشترك اليوم إن انخفاض عدد التصاريح التي تصدرها إسرائيل للفلسطينيين الساعين إلى العلاج الطبي خارج غزة، يظهر الحاجة الملحة إلى إنهاء إسرائيل إغلاق قطاع غزة المستمر منذ 10 سنوات. أدت التأخيرات القياسية التي سجلتها السلطة الفلسطينية في 2017 لإصدار الموافقات المطلوبة، بالإضافة إلى إغلاق مصر المستمر لمعبر رفح الحدودي مع غزة، إلى تقييد الحركة وتسببت في معاناة إضافية.

وافقت السلطات الإسرائيلية على 54 بالمئة فقط من طلبات التصاريح للمواعيد الطبية خلال 2017، وهو أدنى معدل منذ أن بدأت "منظمة الصحة العالمية" في جمع الأرقام العام 2008. أفادت منظمة الصحة العالمية أن 54 فلسطينيا، منهم 46 مصابا بالسرطان، توفوا خلال 2017 إثر رفض تصاريحهم أو تأخيرها.

قالت إيمي شعلان، الرئيسة التنفيذية لجمعية العون الطبي للفلسطينيين: "نرى بشكل متزايد أن إسرائيل تمنع أو تؤخر حصول مرضى حالات السرطان التي يمكن شفاؤها وغيرها من الحالات على العلاج خارج غزة، إذ يموت عدد مفجع من المرضى الفلسطينيين في وقت لاحق. كما نرى قدرة نظام الرعاية الصحية في غزة على تلبية احتياجات سكانها تتلاشى تدريجيا، إثر نصف قرن من الاحتلال وعقد من الإغلاق".

قالت المنظمات إن على إسرائيل رفع القيود غير المشروعة المفروضة على حرية تنقل الأفراد من غزة، وخاصة الذين يعانون مشاكل صحية مزمنة.

على مدى العقدين الماضيين، وخاصة منذ العام 2007 عندما فرضت إسرائيل حصارا بريا وجويا وبحريا على غزة، أبقت إسرائيل على القطاع مغلقا في الغالب، ما حرم سكانه من الحقوق الأساسية بشكل غير مشروع. أعلنت "الأمم المتحدة" و"اللجنة الدولية للصليب

الأحمر"، بالإضافة إلى عدة هيئات أخرى، أن هذه السياسة "عقاب جماعي" ودعت إسرائيل إلى إنهاء الإغلاق. تسيطر إسرائيل على جميع سبل الوصول إلى غزة، باستثناء معبر رفح عبر الحدود المصرية، وجميع المعابر بين غزة والضفة الغربية، بما في ذلك الحدود بين الضفة الغربية والأردن. لا تسمح السلطات الإسرائيلية للفلسطينيين في غزة بإعادة فتح مطارهم أو بناء ميناء بحري، ما يجعل الفلسطينيين يعتمدون على موانئ أجنبية للسفر إلى الخارج.

يقتصر السفر عبر معبر إيريز ومعبر الركاب في غزة إلى إسرائيل والضفة الغربية والعالم الخارجي على ما يطلق عليه الجيش الإسرائيلي "حالات إنسانية استثنائية"، وهذا يعني بشكل رئيسي الأشخاص الذين يعانون من مشاكل صحية مزمنة ومرافقيهم ورجال الأعمال البارزين. في العام 2017، سجل التنقل عبر معبر إيريز أقل من 1 بالمئة من التنقل المسجل في سبتمبر/أيلول 2000. الانخفاض في إصدار إسرائيل للتصاريح الطبية، من قبول 92 بالمئة من الطلبات في العام 2012 إلى 88.7 بالمئة في العام 2013، 82.4 بالمئة خلال 2014، 77.5 بالمئة في 2015، 62.07 بالمئة في العام 2016، و54 بالمئة في 2017 وفقا لمنظمة الصحة العالمية، يشير إلى أن إسرائيل شددت القيود حتى على "الحالات الإنسانية الاستثنائية". عام 2017، شكل السفر عبر معبر إيريز أقل من 1 بالمئة من حركة السفر المسجلة في سبتمبر/أيلول 2000.

تخلف الفلسطينيون من غزة عن 11 ألف موعد طبي على الأقل خلال 2017 بعد أن رفضت السلطات الإسرائيلية طلبات التصاريح أو لم ترد عليها في الوقت المناسب. أظهرت دراسة أجراها مركز الميزان، بدعم من جمعية العون الطبي للفلسطينيين، حول حالات 20 فلسطينيا توفوا بعد التخلف عن مواعيدهم في المستشفيات بسبب التصاريح المرفوضة أو تأخر سفرهم، أن بينهم 14 مصابا بالسرطان.

يتعارض هذا الانخفاض الكبير مع الاحتياجات الصحية المتزايدة باستمرار في غزة. ويتحمل مليونا شخص في غزة ما تصفه الأمم المتحدة بـ "أزمة إنسانية ممتدة". في ظل انتشار الفقر والبطالة على نطاق واسع، يعاني ما لا يقل عن 10 بالمئة من الأطفال الصغار من سوء التغذية المزمن، ونصف الأدوية والمواد الطبية في غزة مستنفدة تماما أو تفي بمتطلبات شهر واحد. كما أن النقص المزمن في الكهرباء تسبب بخفض المسؤولين للخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الأساسية.

أيضا، أدت الهجمات العسكرية الإسرائيلية الثلاث على قطاع غزة منذ العام 2008 إلى خسائر فادحة في البنية التحتية الأساسية، وأضعفت النظامين الصحي والاقتصادي في القطاع. وفي ضوء السيطرة التي تمارسها إسرائيل فعليا على حياة ورفاه شعب غزة، ما تزال إسرائيل تتحمل المسؤولية النهائية عن ضمان رفاهه بموجب قانون الاحتلال، بحسب اعتراف اللجنة الدولية للصليب الأحمر والأمم المتحدة، من بين جهات أخرى.

قالت سارة ليا ويتسن، مديرة قسم الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "لا يُعقل أن تمنع إسرائيل هذا العدد الكبير من المصابين بأمراض خطيرة من الحصول على الرعاية التي قد تنقذ حياتهم. استمرار سيطرة إسرائيل على الحركة من غزة وإليها يجعلها ملزمة بتسهيل الحصول على الإغاثة الإنسانية عوضا عن منعها".

يحتاج الفلسطينيون في غزة إلى تصاريح إحالة للحصول على الرعاية الصحية الأكثر تقدما في القدس الشرقية وأماكن أخرى في الضفة الغربية، وكذلك في إسرائيل. الخدمات الصحية الأكثر شيوعا التي تتطلب الإحالة من غزة متصلة بعلاج الأورام، طب الأطفال، أمراض القلب ومشاكله، وأمراض الدم. تقول السلطات الإسرائيلية إن بإمكانها قبول التصاريح ذات الأولوية خلال يوم واحد، رغم أن فترة الانتظار الاعتيادية تبلغ أسبوعين، بينما تتطلب الحالات "العادية" 23 يوما، وغالبا ما لا تلبي هذا الجدول الزمني.

اعتبرت منظمة الصحة العالمية أن هذه الإجراءات "لا تتسم بالشفافية ولا بالتوقيت المناسب". ذكر منسق "الأمم المتحدة للمساعدات الإنسانية والأنشطة الإنمائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة" أن "المتطلبات التعجيزية من المقابلات، والأوراق، والإجراءات غير الشفافة، والعقبات اللوجستية تقف بين مريض السرطان وعلاجه العاجل".

انخفضت أيضا الموافقات المالية للسلطة الفلسطينية على إحالات المحتاجين إلى العلاج الطبي الأساسي في غزة في العام 2017، مع الإبلاغ عن وفاة واحدة على الأقل. وبينما وافقت السلطة الفلسطينية على حوالي ألفيّ طلب في كل شهر من الأشهر الثلاثة الأولى، انخفض هذا العدد إلى أقل من 500 طلب في يونيو/حزيران، قبل أن يرتفع إلى أكثر من ألفيّ طلب في وقت لاحق من هذا العام وسط جهود المصالحة بين "فتح" و"حماس". بالإضافة إلى ذلك، فإن تخفيض السلطات الفلسطينية للخدمات الأساسية المقدمة إلى قطاع غزة بين يوليو/تموز وديسمبر/كانون الأول 2017 – بما في ذلك الكهرباء والإمدادات الطبية – أدى أيضا إلى تقويض حق الفلسطينيين في الصحة.

أبقت مصر معبر رفح مغلقا في الغالب بوجه سكان غزة منذ العام 2013، ما ساهم في تقييد الحصول إلى الرعاية الصحية. قبل يوليو/تموز 2013، تنقل أكثر من 4 آلاف فلسطيني شهريا عبر معبر رفح لأسباب صحية. وباعتبار مصر دولة متاخمة لأراضي تعاني من أزمة إنسانية ممتدة، عليها تسهيل وصول المساعدات الإنسانية للسكان. لكن المسؤولية النهائية تبقى على سلطة الاحتلال، إسرائيل.

قال عصام يونس، مدير مركز الميزان: "القيود التي تفرضها الحكومة الإسرائيلية على الحركة ترتبط ارتباطا مباشرا بحالات وفاة المرضى، وتضاعف المعاناة عندما يسعى المرضى إلى الحصول على تصاريح. تشكل هذه الممارسات جزءا من نظام الإغلاق والتصاريح، الذي يمنع المرضى من العيش بكرامة وينتهك الحق في الحياة. يجب إلغاء نظام الإغلاق حتى يتمكن المرضى من الوصول الآمن إلى الرعاية الصحية في المستشفيات الفلسطينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وأماكن أخرى. ويجب أن يكون للضحايا وأسرهم الحق في العدالة والتعويض عن الضرر".

للمزيد من المعلومات:

في غزة، الميزان لحقوق الإنسان، عصام يونس (العربية): 2020442/7 8 (0) 970+ (هاتف وفاكس)؛ 408 599 970+ 847 (خلوي)؛ أو issam@mezan.org

في القدس، منظمة العفو الدولية، ماغدالينا مغربي (الإنغليزية والعربية): 2856 446 54 972+ (خلوي)؛ أو Magdalena.Mughrabi@amnesty.org. تويتر: @magdamughrabi

في القدس، هيومن رايتس ووتش، عمر شاكر (الإنغليزية والعربية): 972-528837990+ (خلوي إسرائيلي)؛ 970-598504903+ (خلوي فلسطيني)؛ 1-646-725-8650+ (خلوي)؛ أو shakiro@hrw.org. تويتر: @omarsshakir

في القدس، هيومن رايتس ووتش، ساري بشي (الإنغليزية والعبرية): 972-54817210+(خلوي)؛ أو bashis@hrw.org. تويتر: @saribashi

في لندن، جمعية العون الطبي للفلسطينيين، روهان تالبوت (الإنغليزية): 5166 7704 20 (0) 44+: 905 7841 (0) 44+ 318(خلوي)؛ أو Rohan.talbot@map.org.uk

في تل أبيب، منظمة أطباء لحقوق الإنسان – إسرائيل، مور إفرات (الإنغليزية والعبرية): عبر ران يارون 972-546680857+ (خلوي إسرائيلي)